المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/01/2016

أزمة التشريح دفعت بنكيران إلى التدخل بعدما ظلت ثلاث جثث تنتظر في الرباط

1H/2883

الرميد ينزع فتيل أزمة تشريح الجثث بعد رفض أطباء مكاتب الصحة إجراءه

الرباط - المهدي السجاري

دخل مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، على خط الأزمة التي أثارها رفض أطباء مكاتب حفظ الصحة إجراء عمليات تشريح الجثث وباقي المهام المرتبطة بالطب الشرعي المسندة إليهم من طرف المحاكم، وذلك كرد منهم على تصريحات أدلى بها هشام بنيعيش، رئيس معهد الطب الشرعي بمستشفى ابن رشد، بشأن عدد الأطباء المختصين في هذا المجال.

وأثار رفض الأطباء إجراء تشريح على الجثث أزمة غير مسبوقة في مدينة الرباط، وهو ما دفع رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران إلى التدخل والاتصال بوزيره في الصحة، قصد إيجاد حل سريع، بعدما ظلت ثلاث جثث تنتظر عملية التشريح داخل مكتب حفظ الصحة.

ووجه مصطفى الرميد مراسلة جوابية إلى رئيس الجمعية المغربية للطب الشرعي، بشأن وضعية أطباء مراكز حفظ الصحة الممارسين لمهام الطب الشرعي. وأوردت مراسلة الرميد أن «التصريحات المدلى بها من طرف الدكتور هشام بنيعيش، أستاذ الطب الشرعي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، تبقى مجرد رأي شخصي لا يلزم إلا صاحبه، ولا يعني الوزارة».

وأوضح الرميد أنه إذا كانت الوزارة قد أعدت مشروع قانون يتعلق بتنظيم الطب الشرعي في علاقته بالقضاء، فإن المشروع راعى جميع الوضعيات الحالية لممارسي الطب الشرعي، بما فيها الأطباء العاملين بمراكز حفظ الصحة، الذين يمارسون مهامهم استنادا إلى قرار مشترك بين وزير الصحة والداخلية، والذي لازال ساري المفعول.

واستنادا إلى كل هذه المعطيات، اعتبر وزير العدل والحريات أن الوزارة لا ترى أي مبرر لتوقف هؤلاء الأطباء عن ممارسة مهام الطب الشرعي المسندة إليهم من طرف المحاكم، لعدم صدور أي نص قانوني أو تنظيمي يمنع ذلك.

ويعاني المغرب من نقص حاد في الأطر الطبية المتخصصة في مجال الطب الشرعي، والتي لا يتجاوز عددها حوالي 13 طبيبا شرعيا. ويشير تقرير سبق أن أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن بعض التكوينات التي همت جوانب من الطب الشرعي سمحت بتكوين نحو 70 طبيبا تابعين لمكاتب حفظ الصحة، و15 طبيبا للدرك الملكي في مجال أنشطة التشريح، إلى جانب تكوين حوالي 300 طبيب من القطاعين الخاص والعام في مجال الخبرة الطبية.

الرميد يفوت آلية الوقاية من التعذيب إلى مجلس الأزمي رغم تحفظ الحقوقيين

1881/1

الرباط عبد الحق بلشكر

كشف وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، أن الحكومة قررت أن «يحتضن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب»، مشيرا إلى أن الحكومة ستصادق، في الأسابيع المقبلة، على مشروع قانون يعدل القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويجعل آلية الوقاية من التعذيب «محتضنة من طرف المجلس»، لكن الرميد، الذي كان يتحدث يوم أمس خلال مؤتمر منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، استطرد قائلا: «نحن نعمل على أن نضمن استقلالية عمل الآلية في إطار احتضان المجلس لها»، دون أن يوضح كيف سيتم ذلك.

ويأتي هذا القرار بعد الجدل الذي أثير حول تشكيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وما إذا وجب أن تكون مؤسسة مستقلة، أم تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويأتي استعداد المغرب لخلق هذه الآلية تطبيقا لإجراءات مصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الأممية لمناهضة التعذيب، والتي تفرض خلق آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب. وكانت العديد من الجمعيات الحقوقية، منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قد انتقدت سعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى احتضان الآلية، معتبرة أن ذلك يمس باستقلاليتها، لكن المجلس، الذي سبق أن أصدر مذكرة حول التجارب الدولية في مجال خلق هذا النوع من الآليات، دافع عن احتضانه لها، معتبرا أن ذلك لن يمس استقلاليتها. التفاصيل ص 5

بعد طول انتظار، قررت الحكومة، حسب ما كشفته وزير العدل والحريات، أن يحتضن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وسط جدل حول استقلاليتها

الرميد يدعو من مؤتمر منتدى الكرامة قوات الأمن إلى احترام القانون خلال فض المظاهرات

الحكومة تقرر رسميا تبعية آلية الوقاية من التعذيب لمجلس اليزمي

1881/5

الرباط
عبد الحق بلشكر

بعد الجدل الذي أثير حول تشكيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وما إذا وجب أن تكون مؤسسة مستقلة، أم تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كشف وزير العدل مصطفى الرميد رسميا، أن الحكومة قررت أن «يحتضن المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذه الآلية»، مشيرا إلى أن الحكومة ستصادق في الأسابيع المقبلة على مشروع قانون يعدل القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويجعل آلية الوقاية من التعذيب «محتضنة من طرف المجلس».

لكن الرميد الذي كان يتحدث، أمس، خلال مؤتمر منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، استطرد قائلا: «نعمل على أن نضمن استقلالية عمل الآلية في إطار احتضان المجلس لها»، دون أن يوضح ملابسات ذلك.

ويأتي استعداد المغرب لخلق هذه الآلية، تطبيقا لإجراءات مصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الأممية لمناهضة التعذيب، والتي تفرض خلق آلية وطنية مستقلة للوقاية من التعذيب. وكانت عدد من الجمعيات الحقوقية، منها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قد انتقدت سعي المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى احتضان الآلية، معتبرة أن ذلك يمس باستقلاليتها، لكن المجلس الذي سبق أن أصدر مذكرة حول التجارب الدولية في مجال خلق هذا النوع من الآليات، دافع عن احتضانه لها، معتبرا أن ذلك لن يمس استقلاليتها.

من جهة أخرى، لم يفوت وزير العدل الفرصة للحديث عن الجدل الذي أثير بشأن فض المظاهرات والعنف الذي رافقها من طرف قوات الأمن، خاصة بعد حادث العنف الذي تعرض له الأساتذة المتدربون في إنزكان. وقال الرميد: «لنكن واضحين ومنصفين في دعوة المواطنين إلى احترام القانون خلال المظاهرات بما لا يخل بحركة السير ولا يعطل المرافق العامة، وأيضا على القوات العمومية أن تتدخل في إطار احترام القانون ومراعاة التناسب في استعمال القوة»، واعتبر أن انضباط المواطن ورجل الأمن للقوانين «رهين بالتشبع بثقافة حقوق الإنسان وتلازم الحرية والمسؤولية».

اليزمي والصبار في لقاء سابق

الرميد: نعمل على أن نضمن استقلاليتها

بدوره سجل عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، «قلق المنتدى» من استمرار عدد من المضايقات لحقوق الإنسان، منها «التضييق على الأنشطة الجمعوية لبعض الجمعيات، لاعتبارات غير قانونية»، واستهداف واضح لبعض الجمعيات في إشارة إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي حضر رئيسها احمد الهايج في افتتاح المؤتمر إلى جانب عدد من الحقوقيين. كما انتقد حامي الدين العنف الذي مورس ضد الأساتذة المتدربين في إنزكان، ودعا إلى «توقف هذه الممارسات التي لا تساير الإرادة السياسية المعبر عنها رسميا».

اجتماع

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة، يومي السبت والأحد بالعيون، يومين دراسيين حول "حقوق الأشخاص في وضعية اعتقال" لفائدة الموظفين العاملين بالمؤسسات السجنية والأمنية بجهة العيون - السمارة. وأوضح بلاغ للجنة أن هذه التظاهرة العلمية والتحسيسية، تروم الرفع من قدرات أطر المؤسسة السجنية والمؤسسات الأمنية على المستوى الجهوي في مجال حقوق الإنسان من خلال التعريف بالحقوق المكفولة للأشخاص في وضعية اعتقال، بموجب المعايير الدولية والقوانين الوطنية، فضلا عن مناقشة القواعد المثلى لمعاملة الأشخاص في وضعية اعتقال والرفع من مؤهلات الموظفين وتمكينهم من تفعيل دورهم في مجال إنفاذ القوانين وفق مقاربة حقوقية. وأضاف المصدر ذاته أن تنظيم هذين اليومين الدراسيين يندرج في إطار تنفيذ اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق السجناء والأشخاص في وضعية اعتقال والنهوض بها، وكذا تفعيل توصيات المجلس الوطني الصادرة عن تقريره الموضوعاتي تحت عنوان "أزمة السجون، مسؤولية مشتركة .. 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات".

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

اجتماعه الاستثنائي لتدارس

التقـــادم يسقط تنفيذ الإعدام...

سقط التنفيذ عن المحكومين بالإعدام بعد 15 سنة..ظ

هل هم اليوم في الاعتقال التحكمي، أم رهائن ظ

ما العمل مع الفصل 23 من الدستور وقاعدة الآمرة ظ ما العمل مع الفصول الآمرة: 648، 649، من ق م ج ظ

أمام الرأي العام الحقوقي والقانوني المغربي ظوالدولي، وأمام قضاة النيابة العامة بالمغرب، وأمام المسؤولين عن قطاع السجون، وأمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمامظالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، تُمارس أخطر عملية تمرد ضد المشروعية وضد سيادة القانون، وأفضح ظفضيحة على يدي من ولاهم القانون التطبيق العادل والسليم للقانون وهم قضاة النيابة العامة من وكلاء عامين ووكلاء للملكظوقضاة تنفيذ العقوبةظ

ان الفضيحة بلغت حد ممارسة احتجاز محكومين بالإعدامظسقط حق تنفيذ العقوبة في حقهم بالتقادم اي بمرور الفترة الزمنية التي حددها القانون للدولة لتنفيذ أحكامها الجنائية بحبس وسجن محكومين أو إعدام لمحكومين آخرينظ

هناك قواعد من النظام العام لا يمكن عدم الامتثال إليها في مجال تنفيذ الأحكام في المجال الجنائيظ

لقد حدد القانون حق الدولة تنفيذ الأحكام الجنائية بما فيها أحكام الإعدامظداخل أجل خمسة عشر سنة بعد ان يصبح الحكم قطعيا ومبرما - المادة --649 م.ج.- ، لكن اليوم يوجد ضمن المحكومين بالإعدام الموجودين بعدد من السجون من فات الأجل القانوني على تنفيذ الحكم في حقهم وأصبح من المستحيل تنفيذ الحكم ضدهم وأصبحوا اليوم وهم معتقلون في وضعية اعتقال تحكمي واعتقال غير مشروع بعد ما انقضى على اعتقالهم أكثر من 15سنةظ

اليوم المسؤولون القضائيون على تنفيذ العقوبات الجنائية - قضاة النيابة العامة وقضاة التنفيذ - لا يحركون ساكنا ومن هنا فهم يسكتون على اعتقال تحكمي بسبب عدم رفع الاعتقال عنهم بالرغم من سقوط حق الدولة في تنفيذ الإعدام بالتقادم في حقهمظ

اليوم لابد ان تتوقف هذه ظالمذبحة المسطرية التي ظيتفرج عليها الجميعظ

واليوم لابد ان يتحرك كل من يعنيه التطبيق السليم للقانون وتنفيذ السياسة الجنائية وتنفيذ الأحكامظ

×لابد لوزير العدل، هو قبل كل شيءظيعرف المسطرة حق المعرفة لأنه محام قبل أن يكون وزيراظان يتحمل مسؤوليته السياسية والقانونيةظ

×ولابد ان تتحرك الحركة الحقوقية دفاعا عن المشروعية والحق في الحرية والحق في احترام الدستور الذي يحرم الاحتجاز والذي يؤكد انه لا يمكن اعتقال اي مواطن إلا طبقا المسطرة المحددة في لقانونظ

×لابد أن يتحرك المحامون، هم وهيئاتهم ظهوهم مشاركون اساسيون في بناء قيم العدالة واحترام المشروعية وان يرفعوا عنهم الصمت والسكينة والسباة أمام هذه الجريمة المستمرة التي ترتكب ضد من تقادمت عقوباتهم من المحكومين بالإعداظ

ظ ظفهل نحن في دولة القانون أم في مغرب الفوضى والتسيب على القانون ظ

هل يسمح مسؤول قضائي ظمهما كانت مرتبته ظلنفسه خرق قواعد قانونية ذات الصلة بقواعد النظام العام ظ

هل يمكن لمسؤول قضائي أن يقبل التحكم و يقبل تنفيذ العقاب حسب تقديره الشخصي أم انه مقيد بالتنفيذ حسب القانون وحسب ضوابطه الآمرة ظ

وهل يُسمح لمسؤول بمؤسسة سجينة ما بالمغرب أن يستمر في حبس سجين محكوم بالإعدامظوهو يعلم ان تنفيذ العقوبة نفسها لم يعد ممكنا وسقط بالتقادم ؟

أوَظليس من واجبه اخبار رؤسائه وإخبار النيابة العامة حتى لا يرتكب بدوره او يشارك في عملية الاعتقال التحكميظ

ظالتقادم يفرض على كل من يعنيه التنفيذ أنظترفع حالة الإعتقال عن المحكومين بالاعدام ممن تقادمت العقوبة في حقه لأن التقادمظالمسقط من النظام العامظ

فهل تحتاجون لمن يُذكركم، ظ

ظالمحكومون بالإعدام ليسوا رهائن بيد صناع السياسة الجنائيةظ

فلاحق لكم ايها المسؤولون القضائيون ان تتصرفوا في المحكومين بالإعدامظوكأنهم دميات.ظ

لاحق لأي مسؤول عن تنفيذ العقوبات الجنائيةظان يغسلظخطاءظوإغفاله وإهماله ظبخطئ اكبر وهو ممارسة الاعتقال التحكمي بعد انقضاء فترة الاعتقال القانوني وسقوط التنفيذ بالتقادمظ

وليس لأحد من المسؤولين القانونيينظ المكلفين بتنفيذ الأحكام الجنائية أن يُحول من تلقاء نفسه الإعدام إلى سجن غير محدد المدة أو محدد المدة، وهو يعلم ان الإعدام مر على تنفيذه أمد التقادمظوان الإعدام لم يحول ولاية عقوبة أخرى محددة قبل سقوط التنفيذ بالتقادم أي داخل الأجل القانونيظ

ظحل قبل بضعة شهور اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام وهو العاشر من شهر أكتوبر والسجون بالمغرب لا زالت تعرف عشرات من للمحكومين بالإعدامظومنهم لعشرات ممن سقطت العقوبة في حقهم ولاظزالوا معتقلين تعسفيا والمحاكم وغرفها الجنائية لا زالت تصدر ظ قرارات بالإعدامظوالحكومة لا زالت متشبعة بالإعدام ومصرة على ان يبقى المغرب من دول القتل تحت ستار القضاء القانون متخلفا في القرن الواحد والعشرين تحت ظل عقوبة الاعدام وتتخيل ان الإعدام رادعاظظ

ظسيحل اليوم العاشر من أكتوبر المقبل وسيطالب المناهضون كعادتهم بإلغاء عقوبة الإعدام لكن حكومة المغرب لن تجيبهظالا جوابا تقليديا وهوظتشبثها بعقوبة الإعدام ودفاعها عنها وسيضاف لهذا الموقف غير المشرف سياسيا وتشريعيا ودستوريا، موقف اخطر وهو استمرارها في اعتقال حتى من لم يعد لها حق قتله واستمرار اعتقاله بشكل مشروعا أي حتى من سقط تنفيذ العقوبة في حقه بسبب التقادم المنصوص عليه في القانون والدستورظ

مسؤولة أممية تزور المغرب لإعداد تقرير حول الانتهاكات التي تتحدث عنها المنظمات الدولية

JANUARY 17, 2016

الرباط ـ «القدس العربي»: يسعى المغرب بتحرك مكثف لتبديد الاتهامات التي توجه اليه فيما يتعلق بحقوق الانسان، من خلال استقبال مسؤولين دوليين في هذا الميدان وزيارات يقوم بها مسؤولون مغاربة للعواصم المؤثرة في في صناعة القرارات الدولية وتكوين الرأي العام المناهض لانتهاكات حقوق الانسان.

وأجرت الوزيرة المغربية بالشؤون الخارجية امباركة بوعيدة، بالرباط، مباحثات مع الخبيرة الأممية المستقلة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان، التي تقوم بزيارة عمل للمغرب لاعداد تقرير حول حقوق الانسان تقدمه لمؤتمر يعقد في جنيف.

وقالت وزارة الخارجية المغربية على موقعها الالكتروني ان زيارة داندان للمغرب تندرج في إطار انفتاح المغرب على الآليات الأممية لحقوق الإنسان، لاسيما الاجراءات الخاصة.

واضافت الوزارة ان الوزيرة المغربية استعرضت، خلال اللقاء مع فيرجينيا داندان، الإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسساتية التي انخرط فيها المغرب منذ سنوات وتعززت بتفعيل الدستور الجديد الذي يولي أهمية كبيرة للحريات الفردية وحقوق الإنسان ويعتبر بمثابة ميثاق وطني حقيقي لحقوق الإنسان والمنجزات التي حققها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

واكدت بوعيدة أن المغرب أبان عن التزام قوي لفائدة مقاربة استباقية لتعزيز تحرير النساء ومساواة النوع، من خلال القيام بإصلاحات هيكلية واتخاذ تدابير فعالة تهدف إلى النهوض بدور النساء في بناء مجتمع حداثي وذكرت بأن دستور 2011 يفتح الطريق أمام المحاربة الفعالة للتمييز ضد النساء وتمتيعهن بحقوقهن وحرياتهن ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

وأفادت الخبيرة الأممية فيرجينيا داندان أنها تسعى، من خلال هذه الزيارة، إلى الاطلاع على مساهمة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها واحترام التزاماته في هذا المجال وتهدف إلى تسليط الضوء على الجهود والسياسات التي وضعها المغرب بغية تقليص الفقر وتطبيق المعايير والآليات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، موضحة أنها ستبحث مع المسؤولين المغاربة السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

ونجح مصطفى الرميد وزير العدل والحريات المغربي خلال زيارة قام بها إلى لندن في إذابة الجليد بين بلاده ومنظمة العفو الدولية (امنستي) ومن المتوقع أن يقوم سليل شاتي، الأمين العام للمنظمة، بزيارة للمغرب خلال الأيام المقبلة، من أجل «طرح كل القضايا للنقاش والاستمرار في الحوار الذي انطلق منذ سنوات بين منظمة العفو الدولية والسلطات المغربية الذي دشن باستقبال العاهل المغربي الملك محمد السادس لوفد رفيع للمنظمة».

ونقل موقع هسبلاس عن محمد السكتاوي، مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب، ان شاتي سيقوم، خلال زيارته، بلقاء هيئات المجتمع المدني وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والسماع لبواعث القلق لدى المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وأوضح المتحدث أن هذه الزيارة تأتي بعد اللقاء «البناء» بين كل من الرميد وشاتي بلندن خلال الأيام الماضية، وأنه تمت خلاله مناقشة بواعث قلق منظمة العفو الدولية بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، وما لديها من توصيات ومقترحات بشأن مزيد من التقدم على مسار التغيير في هذا المستوى.

واشار السكتاوي إلى أن اللقاء كان مناسبة للاستماع لانشغالات المغرب والسلطات في ما يخص منهجية عمل منظمة العفو الدولية وطرائق عملها، خاصة ما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان، في مرحلة تعتبرها السلطات المغربية مرحلة التغيير والتقدم وتحقيق الإنجازات، مؤكداً أن الهدف هو مساعدة السلطات على المزيد من التغيير.

واضاف «ستواصل المنظمة العمل بروح ايجابية، وسنواصل عملنا بما عرفنا به دولياً من نزاهة وموضوعية واستقلالية، فتعاملنا مع المغرب حتى في ما يخص حملة مناهضة التعذيب لا يتسم بطابع خاص يميزه عن باقي دول العالم».

وعرفت العلاقات بين المغرب وامنستي توتراً وسوء تفاهم على خلفية تقرير أصدرته المنظمة بخصوص التعذيب في المغرب حيث اعتبرت الحكومة المغربية أن ما قامت به المنظمة يدخل في إطار التقليل من قيمة الجهود التي تبذلها السلطات في تحسين أوضاع حقوق الإنسان وعدم تثمينها».

وأشار مدير «أمنستي» بالمغرب إلى أنه تمت خلال اللقاء مؤاخذة المنظمة على أن منهجها أصبح يحيد عن الالتزام بالحياد والاستقلالية، وهو «ما ترتب عنه منع العديد من أنشطة المنظمة في المغرب ومنع دخول بعض المسؤولين لإجراء أبحاثهم».

وأكد أن المنظمة اعتبرت أن إغلاق المغرب لأبوابه في وجهها لا يخدم حقوق الإنسان، بل «هو نوع من تملص السلطات من مسؤوليتها والتزاماتها في ما يتعلق بالعمل والتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية».

من جهة أخرى لا زالت قضية يونس شقوري، السجين المغربي السابق في «غوانتانامو»، المسلّم للسلطات المغربية منذ 16 ايلول/ سبتمبر الماضي، ويقبع حاليا في سجن سلا2 منتظراً جلسة التحقيق التفصيلي لقاضي التحقيق المكلف بقضايا الإرهاب، محل اهتمام دولي حيث كشفت «الخارجية البريطانية» أنها ناقشت الملف مع المغرب، عبر سفارتها في الرباط.

وقال وزير الخارجية والكومنولث البريطاني، فيليب هاموند، في رد من خلالها على رسالة لمنظمة «ريبريف»، المكلفة بملف شقوري دوليا، إن بريطانيا مستمرة في دعوة المغرب إلى احترام حقوق الإنسان، وأنه يتحفظ على التعليق على قضية «الضمانات التي منحها المغرب لصالح الولايات المتحدة حول عودة شقوري».

وأضاف هاموند أن سفارة لندن في الرباط طرحت ملف المعتقل المغربي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأنه «أعلن متابعته عن قرب لحالة يونس، ومدى احترام السلطات المغربية للإجراءات الرسمية المعتمدة لضمان سير عادل لقضيته» وتعهد المجلس بمساعدة شقوري، في حالة إطلاق سراحه، للاندماج من جديد في مجتمعه.

وأضاف فيليب هاموند، أنّ بريطانيا تأخذ بعين الاعتبار علاقاتها الثنائية مع المغرب في ملف يونس شقوري، والاتفاقيات الدولية الموقعة بشأن ترحيل المجرمين بين الدول والضمانات أثناء التسليم.

وتقول منظمة «ريبريف» البريطانية الذي تمثل دفاع المعتقل السابق في «غوانتنامو»، ان يونس شقوري، الوحيد الذي اعتقلته السلطات بعد تسليمه «من بين كل السجناء المرحلين من غوانتنامو، خلال الشهور الأربعة الماضية، إلى كل من بريطانيا والكويت والسعودية وموريتانيا وعمان وغانا»، حيث «أفرج عنهم مباشرة وسمح لهم بالرجوع إلى عائلاتهم».

وعلقت المنظمة على رسالة وزير الخارجية والكومنولث إنها «رسالة مهمة تدل على اهتمام الحكومات الأجنبية في قضية يونس، خاصة في ما يتعلق بعدم احترام الضمانات الدبلوماسية»، على أن الحكومات الأوروبية تتابع موضوع التسليمات «لأنها حساسة جداً في هذه الفترة بعد هجمات باريس الإرهابية، ولكي تتأكد أن السلطات المغربية يمكن أن توفر الضمانات القانونية».

وقالت إن لجنة في برلمان الاتحاد الأوروبي راسلت المغرب في نهاية العام 2015 للاستفسار حول قضية يونس شقوري، وأن التحرك الأوروبي يأتي «خشية تأثير عدم احترام الضمانات الدبلوماسية على العلاقات الثنائية مع المغرب، خاصة في قضايا الأمن وتسليم المطلوبين دولياً»، ويأتي «بينما لا يزال يونس يعاني من استمرار حبسه لأربعة أشهر بعد عودته إلى المغرب، حيث كان سيحصل على حريته، لكنه يعيش حالياً كابوساً آخر بعد غوانتنامو إثر تأجيل النظر في قضيته أمام قاضي التحقيق».

http://www.alquds.co.uk/?p=467281

لقاء تواصلي حول الفن الصخري بطانطان

أضيف في 17 يناير 2016 الساعة 27 : 16

صحراء نيوز – سعيد الحمادي

نظمت جمعية جذور للتراث والثقافة والعلوم يوم الجمعة 15 يناير 2016 على الساعة الرابعة مساء ندوة حول موضوع " الفن الصخري : مخاطر الأضرار و سبل الحماية/ ازكر نموذجا/. بشراكة مع **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم** و ثانوية محمد الخامس التأهيلية طانطان.

و تخلل برنامج الندوة افتتاحية تطرق فيها الأستاذ خالد بويا مسير الندوة إلى تعريف الفن الصخري كتراث ثقافي ضارب في التاريخ ، ليأخذ الكلمة السيد البرديجي توفيق رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ابرز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في حماية الممتلكات الثقافية وأكد على ضرورة الاهتمام بهذا الموقع المتميز.السيد علي ملعين مدير ثانوية محمد الخامس التاهيلية رحب بالحضور وشكر الجمعية على تنظيمها لهذه الندوة القيمة و النوعية التي استهدفت من خلالها تلاميذ المؤسسة من اجل تعريفهم بأهم المواقع الأثرية بالمنطقة.

و في كلمة للسيد بوبريك احمد سالم رئس جمعية جذور للتراث والثقافة والعلوم وقف على القيمة الفنية والعلمية للرسوم الصخرية التي تمثل حضارات إنسان ما قبل التاريخ خلال شريط فيديو تم عرضه .كما ركز على التهديدات و المخاطر التي أصبحت تتعرض لها هذه الرسوم الصخرية مؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية لحماية هذه الرسوم بشكل مستعجل .

أما الناشط الحقوقي محمد عالي الحيسن فقدم تعريفا مفصلا حول الحقوق الثقافية كما شرح في مداخلته أهم القوانين الدولية والوطنية التي تدخل في حماية الموروث الثقافي مؤكدا على ضرورة تفعيلها.

http://sahranews.com/news15079.html

خبيرة أممية في مجال حقوق الإنسان تحل بالمغرب بطلب من مجلس حقوق الانسان

أضيف في 15 يناير 2016 الساعة 45 : 20

بدأت الخبيرة لدى الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا دادان زيارتها للمغرب، التي تستمر حتّى 19 يناير الجاري، تلتقي خلالها بعدد من المسؤولين الحكوميين، بالإضافة إلى فعاليات جمعوية و حقوقية.

و صرحت فيرجينيا دادان أن زيارتها المغرب تأتي في سياق عدد من التحركات التي قامت بها نحو مجموعة من الدول لتسليط الضوء على كيفية التضامن في مختلف البلدان، والإطلاع على تجاربها في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان، وكيف تحارب الفقر وتحقق الأهداف المرتبطة بالتنمية المستدامة.

كما كشفت أن هذه هي الزيارة الثانية التي تأتي فيها إلى المغرب، مضيفة أن مهمتها هي صياغة مشروع للحق في التضامن الدولي في إطار واضح، بطلب من مجلس حقوق الإنسان بجنيف، معتمدة في ذلك على مشاورات إقليمية من أجل تكوين أفكار حول الحق في التضامن الدولي.

و كشفت دادان أنها أجرت مجموعة من المشاورات بخمس دول قامت بزيارتها، وهي سويسرا وإثيوبيا وقطر وجزر الفيجي وبنما، في الوقت الذي ستلتقي فيه عددا من المسؤولين المغاربة في مختلف القطاعات من أجل الإطلاع على التجربة المغربية في هذا المجال.

ويتضمن برنامج الزيارة، التي يتستمر لمدة أسبوع، لقاء المسؤولة الأممية بالوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، امباركة بوعيدة، بالإضافة إلى لقاء مع وزير الداخلية، وكذا لقاء مع وزير الاقتصاد والمالية، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى اجتماع **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فيما ستلتقي أيضا بفعاليات من جمعيات المجتمع المدني.

و دشنت الخبيرة الاممية زيارتها بلقاء عدد من ممثلي القطاعات الحكومية، بمقر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في غياب المحجوب الهيبة الذي ناب عنه عبد رزاق روان الكاتب العام للمندوبية.

http://zoompresse.com/news8385.html

الصبار و اليزمي يحدثان شرخا داخل "المنتدى المغربي للحقيقة و الانصاف"

أضيف في 16 يناير 2016 الساعة 36 : 16

أصدرت "لجنة الإعلام و التواصل" لمكاتب فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف ، بيانا إثر الوقفة التي حضرها عدد من رؤساء ومناضلي الفروع و ضحايا المدرسة العسكرية لأهرمومو ، للتنديد بما قالوا عنه " الموقف المتعنت و اللامسؤول للمجلس الوطني لحقوق الانسان ،الموكول له رسميا متابعة و معالجة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان".

و كان رئيس المنتدى مصطفى المانوزي قد صرح ان جهة مجهولة تقف وراء بيان سابق للجنة ، و هو ما ردت عليه ببيان موقع من عدد من رؤساء الفروع. و أظهرت الواقعة شرخا واضحا داخل نقابة ضحايا سنوات الرصاص بسبب الموقف من مجلس اليزمي.

و جاء بيان اللجنة الثاني بعد ان نظمت مكاتب فروع المنتدى المغربي للحقيقة و الإنصاف وقفة احتجاجية يوم الخميس 14يناير ، 2016 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط ، عبرت من خلاله عن استياءها من تجاهل مطالب الضحايا المعبر عنها خلال عدد من المحطات النضالية و في مراسلات و بيانات الأشكال النضالية من إضراب عن الطعام و اعتصامات و التي تلجأ السلطات إلى فضها بالقوة.

و ذكرت لجنة الاعلام و التواصل خلال الوقفة بمطالب المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الانصاف و الحركة الحقوقية عموما ، فيما يتعلق بالتسوية العادلة و المنصفة لملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالمغرب . كما شددت على تمسك مناضلي فروع المنتدى و كافة الضحايا بمطالبهم العادلة، معبرة عن عزمهم الأكيد على الاستمرار ، بدون هوادة ، في معركتهم ، حتى انتزاع كافة حقوقهم المشروعة.

http://zoompresse.com/news8391.html

ندوة بطنجة تؤكد على حق القاضي في التعبير بحرية و دون قيود

7/01/2016

أكدت السعدية وضاح عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، يوم السبت 16 يناير من بيت الصحافة في طنجة على حق القاضي في التعبير بكل حرية دون أي نوع في القيود، باستثناء الجانب المتعلق بسرية عمله.

السعدية وخلال ندوة علمية تحت عنوان "واجب التحفظ بين الإطار القانوني والواقع العلمي" وفي ظل متابعة قضاة بسبب تصريحاتهم، أكدت إن واجب التحفظ لا يعني حرمان القاضي من حقه في التعبير الحر، وبهم الأمر كل القضايا والظواهر التي تتعلق بالشأن العام.

رئيس نادي قضاة المغرب عبد الطليف التنتوف دعا من جانه إلى ضرورة تحديد مفهوم "واجب التحفظ" ووضع شروط له حتى لا تترك باب تفسيره مفتوحة للجميع، ليقوم خلالها كل طرف بتقديم مفهومه فيوسع الاطار أو يقلصه بناء على مصلحته.

ويأتي هذا النقاش في ظل قرار بمتابعة القاضي بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة محمد الهيني، عقب تصريحات وصفتها أطراف برلمانية إنها تجاوز من قبل شخصية تعمل في السلك القضائي، الذي يتوجب عليه حق التحفظ بدل توجيه الاتهامات، على حد قولهم.

http://www.tanja7.com/news-9279/

تقديم 23 مداخلة لمجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين

إصلاح التشريع الانتخابي محور ندوة دولية في مجلس المستشارين

2016 19:11سناء بنصالح

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES، ندوة دولية عن إصلاح التشريع الانتخابي تحت شعار "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاهدية للمغرب"، وذلك يومي 19 و20 كانون الثاني/ يناير 2016 في مقر مجلس المستشارين في الرباط.

وتهدف هذه الندوة الدولية، التي ستتميز أشغالها بتقديم أزيد من 23 مداخلة لمجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين من المغرب، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تسليط الضوء على التحديات الأساسية لإصلاح التشريع الانتخابي في شموليته وتحديد التعديلات الرئيسية للإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الممكن اقتراحها في أفق بلورة تشريع انتخابي دامج، قائم على حقوق الإنسان ومطابق للالتزامات الدستورية للمغرب.

وستتمحور أشغال هذا اللقاء في: الولوج للحق في التصويت، استقرار القانون الانتخابي، إعداد الهيئة الناخبة الوطنية، التقطيع الانتخابي، انسجام تدابير التمييز الإيجابي ومبدأ المناصفة كمبدأ دستوري، الإطار القانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، تقنين الاقتصاد الانتخابي ومحاربة الفساد والتحديات الجديدة للتواصل الانتخابي.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ساهما في مسلسل إصلاح النظام الانتخابي الوطني، من خلال التوصيات الواردة في التقارير التي صدرت بشأن ملاحظة الانتخابات للأعوام 2007، 2009، 2011، و2015 على التوالي، فضلا عن ملاحظة الاستفتاء على الدستور في فاتح تموز/ يوليو 2011.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86

عضوي المكتب السياسي يتهمان ظريف بالعنصرية

أضيف في 17 يناير 2016 الساعة 13 : 23

ببيان استنكاري من السيدة "نورا الزهواني الانصاري" و السيد "ملد عويس" عضوي المكتب السياسي لحزب الديمقراطيين الجدد تم ارساله الى كل من

- وزير الداخلية
- الى مسؤولي الصحافة الوطنية و الاعلام العمومي
- رئيس المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية
- ممثلي الاقاليم الجنوبية في البرلمان
- **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**
- رئيس المجلس االاقتصادي و الاجتماعي و البيئي

إلى السيد : محمد ضريف رئيس حزب الديمقراطيين الجدد

و أعضاء المكتب السياسي للحزب – المقر المركزي بالدار البيضاء–

الموضوع :بيان استنكاري.

يؤسفنا نحن السيد عويس ملد و السيدة نورا الزهواني الأنصاري عضوا المكتب السياسي لحزب الديمقراطيين الجدد و ممثلا الأقاليم الجنوبية به أن نعربا للسيد رئيس الحزب عن بالغ استنكارنا و شجبنا بأقوى العبارات الممكنة للمضايقات العنصرية و الحملات المغرضة التي تعرضنا لها في الآونة الأخيرة،و التي كان من ورائها مستخدم بالمقر المركزي بصفته مسؤولا عن منشورات الحزب كما هو موثق الكترونيا في إعلام الحزب أو عبر صفحته الفيسبوكية،ما يعني أن الرئيس يتبنى و بشكل مباشر حملة الإساءة الموجهة لعضوي المكتب السياسي سالفي الذكر،خاصة و أن الاهانات الموجهة إلينا استندت و بشكل صريح الى رموز انتمائنا الصحراوي من خلال الإشارة إلى لباس المنطقة و استعمال مصطلح القبلية و الإساءة المعلنة لأعيان و قبائل الصحراء المغربية،و التشكيك في وطنية الصحراويين و بيعتهم اللامشروطة لسيدنا المنصور بالله،و لدينا من الوثائق الالكترونية و الأدلة الموثقة ما يثبت بالدليل القاطع أن هده التجاوزات غير محسوبة العواقب الموجهة لنا كصحراويين باتت سياسة عنصرية ممنهجة يتبناها السيد الرئيس شخصيا فكرا و عملا و ممارسة مند فترة التأسيس –و لا نقول الحزب– و لعل تصريحه الأخير بتوجيه الاتهام رسميا أنا السيد عويس ملد و وصفي بالعنصري و خلق حساب خاص على الفيسبوك للتشهير به و التشكيك في وطنيتي في منتدى يحمل إسم "جميعا من أجل طرد العنصريين أصحاب النزعة القبلية "،مع تسخير بعض المنتمين من الموالين له في الحزب و بإيعاز منه للتجريح المغرض بهدف تسهيل مهمته لطردي أنا و زميلتي في المكتب السياسي من صفوف الحزب،لاستئصال كل الصحراويين فيما بعد من هياكل الحزب،ما يجعله غير مقدر لخطورة هذا التصرف اللامسؤول باعتبار حساسية موقعه كرئيس حزب سياسي مغربي يفترض أن لا يجعل من القضية الوطنية الأولى للمغاربة مجالا للمزايدات خصوصا في هذه الظرفية الدقيقة التي يمر منها ملف وحدتنا الترابية،و أن ينأى بنفسه و حزبه عن المس و لو رمزيا بشعور أبناء المناطق الجنوبية في صحرائنا العزيزة أن ولاءهم لملكهم و وطنهم ما يزال محل تشكيك و مزايدة.

كما أن الأستاذ ضريف محمد رئيس الحزب يبرر اقصائه لأبناء الأقاليم الجنوبية لضغوطات تمارسها عليه وزارة الداخلية كما صرح بذلك في العديد من المرات داخل اجتماعات المكتب السياسي.

و بناء على كل ما سبق يطالب عضوي المكتب السياسي المذكورين باسمهما الشخصي و صفتهما الحزبية و نيابة عن أهلنا في المناطق الجنوبية للمملكة من السيد محمد ضريف رئيس حزب الديمقراطيين الجدد أن يقدم اعتذارا رسميا و علنيا و عاجلا لهما باسمه الشخصي و صفته السياسية و باسم الحزب عن كل المضايقات و الاتهامات التي تعرضنا لها من جانبه و من جانب المحسوبين على حملته العنصرية دون تقديم أي دليل قطعي بشأنها،و أن يقدم اعتذاره للدولة المغربية و الشعب المغربي بكافة أطيافه عن الزج بالقضية الوطنية المقدسة بالنسبة لكافة المغاربة في صراع حزبي ضيق و تصفية حسابات سياسوية لا تراعي مجهود الدولة و سياساتها العمومية في إدماج الشباب الصحراوي الوحدوي في المؤسسات الرسمية للبلاد تحت الرعاية السامية لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله،كما ندعو كافة زملائنا في المكتب السياسي الى تحمل مسؤوليتهم السياسية و الأخلاقية و إدانة هذه التصرفات اللامسؤولة و المسيئة لصورة و مكانة حزبنا الفتي في المشهد السياسي الوطني،مع احتفاظنا بحقنا الكامل في متابعة المسؤولين عن حملة التشهير الموجهة ضدنا بكل الطرق القانونية و السلمية المتاحة عن كل ما لحقنا من ضرر معنوي و نفسي و سياسي نتيجة هذه الهجمة العنصرية الممنهجة ضدنا كصحراويين من أبناء هذا الوطن.

توقيع : السيد عويس ملد توقيع : نورا الزهواني الأنصاري

http://saharascoop.com/news5795.html

الرميد يرقي قاضيا بعد أن وصفه بنفسه بـ"الجبان".. والبقوي يفجرها: وزير العدل تموقع مع المفسدين والمرتشين

الجمعة 15 يناير 2016 22:45

فجر النقيب عبد السلام البقيوي، الرئيس السابق لـ"جمعية هيئات المحامين بالمغرب" معطيات مثيرة في وجه وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، مطالبا بلجنة مستقلة للتحقيق في ملفات الفساد التي فجرها، تضم مؤسسات دستورية بينها "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**" و"مؤسسة الوسيط" و"الهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة"، وإن اقتضى الحال لجنة دولية، للتحقيق في ملفات الرشوة، التي أثارها ضد قضاة "مرتشين" في طنجة. موضحا أنه لم يعد يثق في الرميد لأنه "تموقع مع الفساد والمرتشين".

وعبر البقيوي، في ندوة صحافية، نظمها بمقر "الإتحاد المغربي للشغل" في طنجة مساء الجمعة 15 يناير، عن استغرابه الكبير، إزاء ترقيته لقاضي التحقيق سابقا في استئنافية الدار البيضاء، جمال سرحان إلى مستوى الوكيل العام باستئنافية خريبكة، وقال البقيوي: "كان الرميد بنفسه يحمل مكبر الصوت في الدار البيضاء ويصرخ سرحان يا جبان المحامي لا يهان"، على خلفية وقفة نظمها المحامون بنفس المدينة، احتجاجا على معاملة القاضي سرحان لهم.

البقيوي، سخرا كثيرا من وزير العدل، خاصة حين طالبه الأخير بأدلة تثبت فساد قضاة، وقال البقيوي: "أنا أمتلك قرائن قوية تؤكد تلقي المعنيين لرشاوى، وليست لدي وسائل الدولة لضبط قضاة مرتشين، أنا لدي قرائن تؤكد بما لا يدع مجالا للشك حول تلقي قضاة للرشوة، فلماذا يعجز الرميد عن البحث في هذه القرائن؟ أليس في عجزه تموقعا واضحا مع هؤلاء القضاة المرتشين والمفسدين؟ وأذكر الرميد بأنه تكفي شبهة صغيرة تحوم حول قاضٍ، ليحال على المجلس التأديبي، لأن المسطرة التأديبية، لا علاقة لها بالمساطر الزجرية".

البقيوي، دعا الملك محمد السادس، إلى التدخل العاجل من أجل إنقاذ سمعة العدالة المغربية، موضحا أنه إذا استمرت الأوضاع كما هي عليه اليوم، ستتفسخ العدالة، وإذا تفسخت العدالة ضاعت ثقة المواطنين بها وضاعت ثقة المستثمرين بهذه العدالة".

البقيوي2

وفي الندوة، التي غصت بحضور وسائل الإعلام المحلية و الوطنية والدولية وعدد غفير من الفاعلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين والمواطنين، "فجر" البقيوي، معطيات صادمة عن واقع القضاء في المغرب وعن وزير العدل وقضاة الرأي محمد الهيني ومحمد قنديل وعادل فتحي، مشيرا إلى معطيات مثيرة حول ظروف اعتقال القاضي محمد نجيب البقاش، مؤكدا على أن الأخير راح ضحية تصفية حسابات ليس إلا، مؤكدا على وجود قضاة فاسدين في طنجة، يعرفهم الرميد، ويعجز عن مجرد الاقتراب منهم.

ترقبوا قريبا شريط فيديو يتضمن كل هذه التصريحات مع تصريحات أخرى مثيرة حول القضاء المغربي.

http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%8F%D8%B1%D9%8E%D9%82%D9%91%D9%90%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%87-%D8%A8%D9%86%D9%81%D8%B3-2/

الصبار: المغرب يتعاطى مع اللجوء بمقاربة أخلاقية لا توجد في أي بلد عربي أو إفريقي

الأحد 17 يناير 2016 - 17:31

محمد عادل التاطو

قال **محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن المغرب يتعامل مع قضية اللجوء بمقاربة أخلاقية وليونة كبيرة لا توجد في أي بلد عربي أو إفريقي، مشيرا إلى أن المغرب أصبح بلد إقامة للاجئين وليس بلد عبور.

وذكّر الصبار، خلال كلمة له بالجلسة الافتتاحية للجمع العام الانتخابي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان صباح اليوم بالرباط، بإصدار المجلس الوطني لمذكرة في موضوع اللجوء "لاقت استجابة من طرف الملك والحكومة، ما سهل من تسوية ملفات عدد كبير من اللاجئين" حسب قوله.

إلى ذلك، أشار المتحدث إلى ثلاث محطات اعتبرها مفصلية في مجال الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب، وهي ملف المصالحة مع الماضي الأليم، وعدم إحالة المدنيين على المحاكم العسكرية، إضافة إلى طريقة تعامل المغرب مع ملف اللاجئين.

يُشار إلى أن الجلسة الافتتاحية للجمع العام الرابع لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عرفت حضور وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، لحسن الداودي وزير التعليم العالي، سعد الدين العثماني وزير الخارجية السابق، بنسالم حميش وزير الثقافة السابق، وممثلون عن الجمعيات الحقوقية المغربية، إضافة إلى أساتذة جامعيين وحقوقيين من المغرب وخارجه.

http://www.al3omk.com/detail/4588/lsbr-lmgrb-yt-t-m-lljw-bmqrb-khlqy-l-twjd-fy-y-bld-rby-w-fryqy

دورة الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان بالمغرب تواصل أعمالها.

الرباط – وكالة أنباء إينا

تتواصل بالمملكة المغربية أعمال الدورة التدريبية الثالثة حول الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان التي ينظمها معهد جنيف لحقوق الإنسان في الفترة ما بين 15-19 يناير الجاري. وتأتي هذه الدورة في إطار مشروع الشراكة الذي ينفذه المعهد بالتعاون مع **المجلس الوطني لحقوق الانسان** بالمملكة المغربية.

هذا ويشرف على الدورة الأستاذ رفعت ميرغني منسق برامج المعهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

http://enaeg.net/?p=14388

المرأة في أسبوع:

التيارات النسوية تجرف خمس دول عربية هذا العام والأمم المتحدة تفرض أجندتها فيها

الرياض ـ لها أون لاين: رغم استعصاء المجتمعات العربية والإسلامية على برامج التيارات النسوية التي تتذرع بالحرية والمساواة، والتي لا تراعي الفروق الطبيعية والفطرية بين الرجل والمرأة، واعتزاز المجتمعات الإسلامية بنسقها الاجتماعي الذي يحفظ حقوق الرجل والمرأة ويحقق التكاملية فيما بينهما؛ إلا هذه التيارات نجحت في الحصول على موافقات لخمس دول عربية لتطبيق هذه البرامج خلال هذا العام؛ هذه الدول هي: الجزائر، ومصر، ولبنان، وفلسطين، واليمن. حيث وجدت الأمم المتحدة طريقها نحو العديد من الدول لفرض سياستها في المساواة بين الرجال والنساء، ضمن مختلف المجالات والبرامج من خلال مساعداتها المالية التي تقدمها سنويا.

حيث قرّر صندوق مساواة النوع الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، تقديم 1.26 مليون دولار كمنح لخمسة برامج في الجزائر ومصر ولبنان وفلسطين واليمن، والتي سيتم تنفيذها ابتداءً من يناير 2016م الحالي بحسب معلومات أوردها الصندوق وتناقلتها وسائل إعلام عربية.

هذه البرامج المختارة ستحظى بالدعم الفني من صندوق مساواة النوع الاجتماعي؛ لتعزيز أثرها في تسهيل وصول المرأة العربية للقروض والمنح الصغيرة، وفرص العمل المدرة للدخل.

وستعمل البرامج الممولة من قبل الأمم المتحدة على عدد من البرامج ذات العناوين البراقة والجذابة مثل: دعم الترابط بين نساء المجتمعات الريفية، وتعزيز دور المرأة في مناصب صنع القرار، وبناء قدرات النساء لتحسين فرصهن في إيجاد الوظائف، ورفع الوعي والدعوة لتغيير الصور النمطية السلبية التي تعيق تقدم المرأة في المنطقة.

الأمم المتحدة زعمت أن الاختيار جاء نتيجة تنافس بين عدد من البلدان

وحول اختيار الأمم المتحدة لهذه البلدان دون غيرها، قالت صحيفة الشروق الجزائرية: إن اختيار الجهات الممنوحة لهذا العام جاء بعد عملية تنافسية، شملت 198 من المتقدمين من مختلف أنحاء المنطقة استجابةً لدعوة تقديم مقترحات صممت خصيصا لبدء تطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة، وتأتي هذه المنح لبلدان يعاني أكثرها من صراعات سياسية وعدم استقرار للأوضاع الأمنية سواء للرجل أو المرأة، وبالرغم من هذا فقد حصلت الجمعيات النسوية هناك على منح بآلاف الدولارات تذهب، ولا تحظى برقابة دقيقة في صرفها أو توجيهها ولا يوجد تقويم لمخرجاتها!

ففي الجزائر: حصلت جمعية "الغيث" على منحة قدرها 295 ألف دولار أمريكي، استكمالا لشراكتها مع صندوق مساواة النوع الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في العمل على تمكين المرأة في المجتمع الريفي، فيما يخص العمل في المجال الزراعي.

وفي مصر: حصلت جمعية الحقوقيات المصريات على منحة 260 ألف دولار أمريكي لزيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية في 8 محافظات.

وحصلت جمعية تنظيم الأسرة للتنمية وتمكين الأسر في لبنان على منحة قدرها 255 ألف دولار أمريكي لتحويل تعاونيات تصنيع الغذاء إلى منشآت مدرة للدخل تحكم النساء في الموارد الاقتصادية، ووصولهن للأسواق في جنوب لبنان.

أما في فلسطين: فسوف تستخدم جمعية مدرسة الأمهات منحة بقدر 200 ألف دولار أمريكي لتوسعة وزيادة فرص "العمل اللائق" للنساء.

وفي اليمن: حصل برنامج طموح صممته مؤسسة تنمية القيادات الشابة على منحة بقدر 200 ألف دولار أمريكي لتمكين النساء في الأحزاب السياسية، ودعمهن في إنشاء شبكات وطنية للتداخل بشكل مباشر في العملية السياسية كقائدات.

ومنذ إنشاءه في عام 2009م، موّل صندوق مساواة النوع الاجتماعي 20 برنامجا في 8 دول عربية بقيمة بلغت 9 ملايين دولار، تراوحت أهدافها بين تعزيز المشاركة السياسية للنساء في مصر وليبيا والأردن واليمن، ودعم استفادة النساء من جهود التنمية المستدامة في الجزائر والمغرب وفلسطين.

الصحة المصرية تقود حملات لخفض معدلات الخصوبة!

وإلى تتمة المفارقات فيما تبذله المنظمات النسوية بالشراكة مع المؤسسات الرسمية في البلدان العربية، حيث كشف الدكتور عاطف الشيتاني، رئيس قطاع تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية بوزارة الصحة المصرية، أن الوزارة تسعى لخفض معدلات الخصوبة لدى السيدات، من خلال محاولة ميزانية الجزء المخصص بالدعاية، ورفع التوعية لدى السيدات بأهمية تنظيم الأسرة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

ووفقا لصحيفة فيتو أضاف رئيس قطاع تنظيم الأسرة، في تصريح خاص لـ«فيتو»، اليوم الثلاثاء، على هامش ورشة العمل التي عقدت للإعلاميين حول المسح الصحي لعام 2015م: "أن من ضمن خطط خفض معدلات الخصوبة في مصر هو دور الرائدات الريفيات في المحافظات والقرى يأتي لتوعية السيدات وزيادة معدل الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة".

وأكد الشيتاني أنه منذ عام 2008 ارتفع معدل الإنجاب إلى 3.5 أطفال، موضحا أن نسبة الحمل غير المرغوب فيها في مصر يبلغ 16%، أي أن 16% من المواليد في مصر نتيجة حمل غير مرغوب فيه من الأمهات!

تأتي هذه التصريحات في الوقت الذي تسعى فيها دول أوروبا لرفع معدلات الخصوبة، وزيادة المواليد بوصفها بلدان فقيرة بشريا، فيما تعتبره بعض الجهات العربية مواليد غير مرغوب فيها أو وفق الحاجة!

جدل المساواة بين الرجل والمرأة بالإرث في المغرب يظهر من جديد

وفي المغرب ظهر مجددا الجدل في المساواة بالأرث بين الرجل والمرأة، حيث طالبت منظمات نسوية بتغيير نظام الإرث الإسلامي القائم، والذي يوزع التركة بين الرجل والمرأة وفقا للشريعة الإسلامية.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو هيئة حقوقية رسمية منذ أكثر من شهرين، قد فجر جدالا كبيرا، وأثار جدلا كبيرا بين الإسلاميين والتغريبيين، عندما شدد في آخر تقرير له على ضرورة تحقيق المساواة والمناصفة بين النساء والرجال في المجتمع المغربي، بما في ذلك المساواة في الإرث.

ووفقا لوكالات الأنباء: كان عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة المغربية، وزعيم حزب العدالة والتنمية قد واجه هذه الدعوات ورفض في حوار تلفزيوني توصية المجلس بخصوص المناصفة في الإرث وطالب "بالاعتذار للمغاربة" .

أما الفقيه محمد الفزازي فقال: "**إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس مؤهلا للحديث في موضوع الإرث. وأن للدولة مؤسسات** "ولابد من احترام تخصصات كل مؤسسة على حدة."

http://www.lahaonline.com/articles/view/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%81-%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7/49536.htm

ندوة دولية حول "إصلاح التشريع الانتخابي" من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان و IFES 19 و20 بمجلس المستشارين

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ((IFES، ندوة دولية حول إصلاح التشريع الانتخابي تحت شعار "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاهدية للمغرب"، وذلك يومي 19 و20 يناير 2016 بمقر مجلس المستشارين بالرباط.

وتهدف هذه الندوة الدولية، التي ستتميز أشغالها بتقديم أزيد من 23 مداخلة لمجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين من المغرب، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تسليط الضوء على التحديات الأساسية لإصلاح التشريع الانتخابي في شموليته وتحديد التعديلات الرئيسية للإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الممكن اقتراحها في أفق بلورة تشريع انتخابي دامج، قائم على حقوق الإنسان ومطابق للالتزامات الدستورية للمغرب.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 بمقر مجلس المستشارين انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا.

تذكير

النشاط: ندوة دولية حول "إصلاح التشريع الانتخابي"

التاريخ والتوقيت: 19-20 يناير 2016 انطلاقا من التاسعة صباحا

المكان: مقر مجلس المستشارين بمدينة الرباط

للاتصال: مديرية التواصل بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (06 62 76 23 27)

http://bokraa.com/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8/

ندوة دولية حول "إصلاح التشريع الانتخابي" من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الانسان و IFES 19 و20 بمجلس المستشارين

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ((IFES، ندوة دولية حول إصلاح التشريع الانتخابي تحت شعار "من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاهدية للمغرب"، وذلك يومي 19 و20 يناير 2016 بمقر مجلس المستشارين بالرباط.

وتهدف هذه الندوة الدولية، التي ستتميز أشغالها بتقديم أزيد من 23 مداخلة لمجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين من المغرب، كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تسليط الضوء على التحديات الأساسية لإصلاح التشريع الانتخابي في شموليته وتحديد التعديلات الرئيسية للإطار التشريعي والتنظيمي للانتخابات الممكن اقتراحها في أفق بلورة تشريع انتخابي دامج، قائم على حقوق الإنسان ومطابق للالتزامات الدستورية للمغرب.

وستنطلق الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء يوم الثلاثاء 19 يناير 2016 بمقر مجلس المستشارين انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا.

تذكير

النشاط: ندوة دولية حول "إصلاح التشريع الانتخابي"

التاريخ والتوقيت: 19-20 يناير 2016 انطلاقا من التاسعة صباحا

المكان: مقر مجلس المستشارين بمدينة الرباط

للاتصال: مديرية التواصل بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان (06 62 76 23 27)

http://bokraa.com/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8/

Libération

L'élargissement de l'espace démocratique demeure tributaire du respect des droits de l'Homme

La corrélation entre démocratie, développement et libertés publiques mise en relief par Mohamed Sebbar à Doha

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a affirmé, jeudi à Doha, que la démocratie, le développement et le respect des droits fondamentaux et des libertés publiques, sont interdépendants et se renforcent mutuellement, insistant sur la nécessité pour la communauté internationale de les consolider davantage.

Dans un exposé relayé par la MAP, intitulé «Les libertés publiques et leur rôle dans l'élargissement de l'espace démocratique» et présenté dans le cadre des activités de la deuxième journée de la Conférence régionale sur «Le rôle du Haut-commissariat (HCDH) dans la consolidation et la promotion des droits humains dans la région arabe», M. Sebbar a expliqué que l'élargissement de l'espace démocratique reste tributaire du respect des droits de l'Homme, des libertés fondamentales et de la primauté du droit.

Outre la mise en œuvre du droit de participation à travers des élections «libres et honnêtes», et la protection des droits civils et politiques des citoyens à travers la séparation des pouvoirs, le SG du CNDH a indiqué que l'existence de médias libres et indépendants demeure une contribution distinguée à la consolidation du droit à la liberté d'expression et de la pensée (...) au même titre que la promotion et la création d'associations et d'organisations de la société civile contribuent à la consécration du droit de rassemblement pacifique et de constitution d'associations.

Après avoir souligné que le renforcement de la primauté du droit constitue l'un des fondements de l'Etat et de la démocratie, et la pierre angulaire pour la consécration de la justice et la garantie de l'égalité en matière des droits et des institutions, M. Sebbar a indiqué que la mise en place d'un système judiciaire «efficace» pour le traitement des plaintes individuelles et collectives concernant des violations des droits de l'Homme est vital pour la consolidation du processus démocratique et des droits et de la pratique effective des libertés fondamentales.

Il a, en outre, souligné l'intérêt accordé aux organisations de la société civile à l'échelle internationale, et à leur rôle central dans la construction démocratique, soulignant qu'«on ne peut pas imaginer un espace démocratique sans la création de domaines indépendants pour l'interaction entre la société civile et l'Etat à qui incombe d'assurer cet espace réservé à l'action de la société civile et aux règles qui régissent ses activités». Et d'ajouter que les organisations de la société civile demeurent un acteur clé dans la revendication de la mise en œuvre des droits humains et, partant, dans la contribution effective à la réussite et la consolidation du processus de construction démocratique.

M. Sebbar a également mis en exergue «le rôle central» joué par les Institutions nationales des droits de l'Homme dans la promotion des libertés publiques et la consolidation de la démocratie et des pratiques de la citoyenneté responsable, en particulier à travers l'éducation et la formation, l'information, la sensibilisation, l'élaboration des rapports et des recommandations, outre l'émission d'avis sur diverses questions.

Dans ce sens, M. Sebbar a estimé que le Haut-commissariat aux droits de l'Homme a un rôle central dans le soutien des Institutions nationales des droits de l'Homme en vue de leur permettre de s'acquitter de leurs missions, en particulier dans la promotion et la protection des droits humains, expliquant que ce rôle réside essentiellementdans l'élaboration de plaidoyer pour inciter les gouvernements à créer des institutions nationales dans les pays qui n'en disposent pas encore, outre le renforcement de l'action des institutions déjà existantes.

Le secrétaire général du CNDH a conclu que le soutien constant apporté par le Haut-commissariat aux institutions nationales constitue «un appui continu aux libertés et à la démocratie dans différents pays en conformité avec la Charte des Nations unies et les instruments internationaux sur les droits de l'Homme», soulignant que les Nations unies sont appelées, plus que jamais, à accorder davantage d'intérêt aux questions des droits de l'Homme, aux côtés des autres questions relatives à la paix, à la sécurité, au développement et à la primauté du droit, outre la mobilisation des ressources financières et humaines nécessaires pour permettre au Haut-commissariat de remplir pleinement sa mission dans les meilleures conditions.

http://www.libe.ma/L-elargissement-de-l-espace-democratique-demeure-tributaire-du-respect-des-droits-de-l-Homme_a70703.html

Forum à Laâyoune sur la presse régionale au Sahara

Promouvoir le secteur et accompagner les mutations structurelles en matière de gestion des affaires publiques

Les travaux du 1er Forum sur la presse au Sahara se sont ouverts, samedi à Laâyoune, sous le thème «Presse régionale au Sahara : quarante ans au service de l'intégrité et du développement».

Ce conclave, qui vise la promotion et la consolidation du processus démocratique dans le Royaume, est organisé par le club de la presse du Sahara, en partenariat avec le ministère de la Communication et plusieurs acteurs locaux et avec le soutien du Conseil régional de Laâyoune-Sakia El Hamra, la **Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara,** le Conseil provincial de Laâyoune, l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du Sud et le Bureau régional de l'Amicale Hassania des magistrats, section de Laâyoune.

Ce Forum, auquel participe une pléiade de professeurs-chercheurs, journalistes, acteurs dans les domaines des médias, du développement, de la justice, des droits de l'Homme tant à l'intérieur qu'à l'extérieur du Maroc, ambitionne de promouvoir le secteur de la presse et des médias dans les provinces du Sud et à accompagner les mutations structurelles que connaît la gestion des affaires publiques locales et régionales.

L'organisation de ce Forum intervient conformément aux grandes orientations visant la consolidation du processus démocratique dans le Royaume, en raison du rôle-clé que joue le secteur de la presse régionale dans la mise en œuvre de la régionalisation avancée.

Dans une allocution lors de la cérémonie d'ouverture, le président du club de la presse au Sahara, Brahim Abahouche, a indiqué que l'organisation de cet événement intervient en synergie avec les grandes orientations sur la voie du renforcement du processus démocratique au Maroc, et en considération du rôle et de l'importance de la presse régionale dans la mise en œuvre saine et effective de la régionalisation avancée.

Il a également relevé que ce Forum constitue une opportunité de formuler des propositions et des recommandations de nature à améliorer et moderniser le secteur des médias dans les provinces du Sud du Royaume.

M. Abahouche a, en outre, affirmé que la presse régionale est l'un des piliers fondamentaux permettant d'asseoir une bonne gouvernance aux niveaux local et régional et relève d'un mécanisme de contrôle, de libre-expression et de sensibilisation aux valeurs de citoyenneté et de respect de la liberté d'autrui.

Ce Forum s'attellera sur un certain nombre de questions liées au secteur des médias et de la presse en général, et de la presse régionale à travers toutes ses composantes, en particulier.

Les participants examineront divers axes, entre autres, «La presse régionale à la lumière de la régionalisation élargie... contextes et perspectives», «La presse régionale et les questions fondamentales» et «Presse, sécurité nationale et juridique, et droits humains».

La cérémonie d'ouverture de cette rencontre s'est déroulée en présence notamment du wali de la région de Laâyoune-Sakia El Hamra, Yahdih Bouchaâb, du secrétaire général du ministère de la Communication, Mohamed Ghazali et d'autres personnalités.

Journée d'études à Lâayoune sur les droits des personnes en détention

Lâayoune, 16 janv. 2016 (MAP) - "Les droits des personnes en détention" est l'intitulé d'une journée d'études de deux jours, dont les travaux ont été ouverts samedi à Lâayoune, à l'initiative de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH, Lâayoune-Es Smara), au profit des fonctionnaires et agents des établissements pénitentiaires de la région.

Cette rencontre vise, selon ses initiateurs, à renforcer les compétences des bénéficiaires et de les sensibiliser aux droits de l'Homme, notamment ceux des droits des personnes en détention, conformément aux standards et conventions internationaux.

Ce séminaire s'inscrit dans le cadre des prérogatives et attributions du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de protection des prisonniers et des personnes en détention, ainsi que dans le sillage des recommandations du Conseil relatives à la protection des droits des détenus.

A cette occasion, le président de la CRDH Lâayoune-Es Smara Mohamed Salem Cherkaoui a assuré que cette rencontre balise l'action de la cellule créée, le 9 décembre dernier, avec l'objectif de veiller à la mise en œuvre des recommandations du CNDH, en l'occurrence son rapport thématique sur "La situation dans les prisons".

Le procureur du Roi près la Cour d'appel de Lâayoune Abdelkrim Chafii a mis l'accent sur l'impératif d'outiller, par voie de formation et de formation continue, le personnel des établissements pénitentiaires et des services de sécurité, des connaissances juridiques nécessaires à l'exercice de leurs fonctions.

Le directeur de la prison locale de Lâayoune Mohamed Assouss a soutenu que, si l'insertion des détenus est une responsabilité partagée, les établissements pénitentiaires ne peuvent œuvrer séparément des autres institutions, mettant l'accent sur l'apport de pareilles rencontres de sensibilisation au renforcement des compétences des fonctionnaires et agents du milieu carcéral.

MH---TRA.

Séminaire international sur la réforme de la législation électorale les 19 et 20 janvier à Rabat

Rabat, 15 janv. 2016 (MAP) - Un séminaire international sur la réforme de la législation électorale sera organisé, les 19 et 20 janvier à Rabat, à l'initiative du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et la Fondation internationale pour les systèmes électoraux, indique vendredi un communiqué du CNDH.

Plus de 23 interventions d'experts nationaux et internationaux, en provenance du Maroc, du Canada et des Etats-Unis sont prévues dans le cadre de ce séminaire qui a un double objectif, à savoir identifier les enjeux-clés de la réforme de la législation électorale dans son ensemble et définir les principaux amendements à proposer au cadre législatif et réglementaire des élections, dans la perspective d'une législation électorale inclusive, basée sur les droits de l'Homme et conforme aux engagements constitutionnels du Maroc, précise le communiqué.

Les travaux de ce séminaire porteront sur plusieurs thématiques, dont l'accès au droit de vote, la stabilité du droit électoral, la préparation du corps électoral national, le découpage électoral, la cohérence du système d'action affirmative et le principe constitutionnel de la parité, le cadre juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, la régulation de l'économie électorale et la lutte contre la corruption, ainsi que les nouveaux défis de la communication électorale.

Ce séminaire sera organisé autour du thème: "Pour une législation électorale à la hauteur des exigences constitutionnelles et des engagements conventionnels du Maroc".

Le CCDH puis le CNDH ont contribué à la réforme du système électoral national à travers des recommandations formulées dans les rapports successifs d'observation des opérations électorales de 2007, 2009, 2011 et 2015 ainsi que d'observation du référendum constitutionnel du 1-er juillet 2011, rappelle la même source.

AB---COM.

Le mécanisme de prévention de la torture dépendra désormais du CNDH

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami | Ph: MahdiLe président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami

Le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid a révélé officiellement que le gouvernement a décidé que le mécanisme de prévention contre la torture dépendra désormais du CNDH.

Le ministre a noté que l'Exécutif adoptera au cours des prochaines semaines un projet de loi modifiant la loi encadrant le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), pour qu'il puisse inclure ce mécanisme, rapporte lundi le quotidien arabophone Akhbar Al Yaoum.Ramid, qui intervenait lors d'un colloque organisé par le forum de la Dignité pour les droits de l'Homme, a indiqué qu'à travers cette démarche, le gouvernement s'efforce de garantir l'indépendance d'action de ce mécanisme.

http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2016/01/18/1801983-le-m%C3%A9canisme-de-pr%C3%A9vention-de-la-torture-d%C3%A9pendra-d%C3%A9sormais-du-cndh.html

DROITS DE L'HOMME: LE MÉCANISME NATIONAL DE PRÉVENTION SERA HÉBERGÉ PAR LE CNDH

Par Abdelhafid Lagzouli le 17/01/2016 à 22h18

Kiosque360. Le **Conseil national des droits de l'Homme a eu gain de cause**. C'est à lui que reviendra la charge d'accueillir le mécanisme national de prévention de la torture. Un outil exigé par le protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres traitements dégradants.

Le mécanisme national de prévention contre la torture sera hébergé au sein du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). «C'est ce que vient de révéler El Mostafa Ramid, ministre de la Justice et des libertés», indique Akhbar Al Yaoum dans sa livraison de ce lundi 18 janvier. Le gouvernement adoptera, dans les prochaines semaines, un projet de loi modifiant celle encadrant le CNDH, a ajouté le ministre lors d'une conférence au Forum de la dignité pour les droits de l'Homme.

«Nous travaillons à garantir l'indépendance du travail du mécanisme national de prévention contre la torture dans le cadre du parrainage du Conseil national des droits de l'Homme», a ajouté Ramid, sans pour autant préciser la manière dont il opérera.

«Cette décision intervient suite au débat autour de la création du mécanisme national de prévention de la torture pour en faire une entité totalement autonome ou relevant du Conseil national des droits de l'Homme», rapporte le journal.

La décision de créer ce mécanisme vient en application du protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradant, convention ratifiée par le Maroc. Dans son article 11, ce protocole exige la création d'un mécanisme de prévention de la torture.

«Plusieurs associations, l'AMDH y compris, ont critiqué le souhait du Conseil national des droits de l'Homme d'accueillir ce mécanisme, considérant que cela pouvait nuire à son indépendance», rapporte le journal. De son côté, le CNDH, qui avait émis une note dans laquelle il rappelle les expériences internationales dans ce domaine, a défendu sa proposition en assurant que le mécanisme sera totalement indépendant.

Par ailleurs, lors de cette conférence, le ministre de la Justice n'a pas hésité à revenir sur le débat relatif aux méthodes auxquelles les forces de l'ordre ont recours pour disperser les foules, lors des manifestations. «Soyons équitables. Demandons aux citoyens de respecter la loi pendant les manifestations pour ne pas bloquer les voies publiques ou paralyser les services publics. Mais demandons également aux forces de l'ordre d'intervenir dans un total respect de la loi», a déclaré le ministre.

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-le-mecanisme-national-de-prevention-sera-heberge-par-le-cndh-61676

LÉGISLATION ÉLECTORALE: UN SÉMINAIRE INTERNATIONAL CE MARDI À LA CHAMBRE DES CONSEILLERS

Par Ziad Alami le 17/01/2016 à 08h30

Le **Conseil national des droits de l'Homme** organisera, mardi à Rabat, un séminaire international sur la réforme de la législation électorale.

En partenariat avec la Fondation internationale pour les systèmes électoraux, le Conseil national des droits de l'Homme organise mardi au sein de la Chambre des conseillers un séminaire international sur la réforme de la législation électorale sur le thème "Pour une législation électorale à la hauteur des exigences constitutionnelles et des engagements conventionnels du Maroc".

Plus de 23 interventions d'experts nationaux et internationaux, en provenance du Maroc , du Canada et des Etats-Unis, participeront à ce séminaire qui a un double objectif à savoir "identifier les enjeux-clés de la réforme de la législation électorale dans son ensemble et définir les principaux amendements à proposer au cadre législatif des élections, dans la perspective d'une législation électorale "basée sur les droits de l'Homme et conforme aux engagements constitutionnels du Maroc".

Hakim Benchamass, président de la Chambre des conseillers, et Driss Yazami, président du CNDH, présideront l'ouverture de ce forum dont les travaux s'achèvent mercredi. Les thématiques de cette rencontre sont "l'accès au droit de vote, la stabilité du droit électoral, la préparation du corps électoral national, le découpage électoral, et le droit à la parité, le cadre juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, la régulation de l'économie électorale et la lutte contre la corruption.

http://www.le360.ma/fr/politique/legislation-electorale-un-seminaire-international-ce-mardi-a-la-chambre-des-conseillers-61647

Le Temps

CNDH

Halte à la disparité

3097

Le président du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), a présenté devant la Chambre des représentants la dernière version officielle de son instance sur le projet de loi relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre les discriminations. Selon lui, la parité et la lutte contre la discrimination doivent constituer la base de tout développement démocratique dans le Royaume.